

مقالة رأي وتحليل

التاريخ التحريري: ٢ نوفمبر ٢٠٢٦

التحويل الذي انتهى في النظام واستمر في المحكمة

حين تكون التعليمات صحيحة والإرادة مخدوعة

في التاسع عشر من مارس 2018، عادت **فيونا فيليب** إلى أحد فروع بنك باركليز في بريطانيا. كانت تريد تحويل **250 ألف جنيه إسترليني** إلى حساب في دولة الإمارات. لم ينفذ البنك العملية الثالثة؛ فقد كان حسابها موقوفًا بانتظار مراجعة. قبل أيام فقط، في العاشر والثالث عشر من مارس، حضرت مع زوجها إلى البنك وأصدرت تعليمات بتحويلين دوليين بلغت قيمتهما معًا **700 ألف جنيه** إلى حسابين في الإمارات. لم يسرق أحد كلمة مرورها ليضغط زرًا باسمها. هي التي أعطت التعليمات. لكن ما لم يكن البنك يراه من توقيعها هو القصة التي دفعتها إلى ذلك: محتال انتحل صفة مسؤول يعمل مع هيئة السلوك المالي البريطانية والوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، وأقنع الزوجين بإرسال معظم مدخرات عمرهما. وبعد أن انكشفت الخديعة، بقيت الأموال في الجانب الآخر من التحويل، وبقي أصحابهما في الجانب الآخر من اليقين.1

قضت المحكمة العليا البريطانية في **12 يوليو 2023** بأن البنك، وفق القاعدة القانونية التي نوقشت في تلك الدعوى، لم يكن ملزمًا عمومًا برفض تنفيذ تعليمات دفع واضحة أصدرها العميل بنفسه لمجرد وجود أسباب تدعو إلى الشك في غرضها. هذا ليس حكمًا بأن المحتال كان صاحب حق في المال، ولا شهادة بأن التحويل عادل، ولا تقريرًا بأن المصرف لم يكن يستطيع تجميد العملية الثالثة. لقد فرّقت المحكمة بدقة بين **سلطة البنك على الامتناع عن تنفيذ أمر في أحوال محددة** وبين **واجب قانوني عام عليه بالامتناع**. ثم أبقت نقطة أخرى مفتوحة للنظر القضائي: هل قصّر البنك، بعد أن علمت العميلة بالاحتيال وأبلغته في السابع والعشرين من مارس، في اتخاذ خطوات معقولة لمحاولة استرداد المال؟ لم تحكم المحكمة العليا بأن هذه الدعوى الأخيرة قد ثبتت، وإنما رفضت إغلاقها بإجراء موجز قبل فحصها.1

يمكن للقارئ أن يتوقف عند تفصيل أبلغ من كل ما يقال عن التطبيقات الآمنة: في السادس عشر من مارس كانت الشرطة قد أبلغت البنك بمعلومات مقلقة، وفي التاسع عشر كانت السيدة لا تزال تطلب تحويلًا ثالثًا. ولم تدرك مع زوجها حقيقة الخديعة إلا في أواخر الشهر. أُرسلت محاولات استرداد الأموال بعد ذلك، في نهاية مايو، ولم تنجح. كانت الواقعة في 2018 تخص تحويلات دولية تقليدية، **ولا يجوز إسقاط قواعد التعويض البريطانية التي بدأت في 2024 عليها بأثر رجعي.** لكن ما يجعلها معاصرة لعصر الدفع الفوري ليس عدد الثواني التي استغرقها إرسال المال. إنه السؤال الذي تعرّيه: ماذا يحدث حين يكون أمر الدفع صحيحًا إجرائيًا، بينما تكون الإرادة التي ولّدته واقعة تحت تضليل منظم؟1

نهائية التسوية ليست نهاية النزاع

نميل إلى اعتبار كلمة «تم» نهاية الأشياء. تظهر في شاشة المصرف بعد التحويل، وبجانبها علامة خضراء، فيطمئن المرسل إلى أن المؤسسة أتقنت ما طلبه. من الناحية المحاسبية قد يكون هذا اطمئناناً في محله؛ أما من الناحية التعاقدية فقد تكون الكلمة مجرد بداية المشكلة. نظام المدفوعات لا يفحص حقيقة كل علاقة بين مرسل ومستفيد: هل وعد الأخير بشقة لا يملكها؟ هل قدم شهادة استثمار وهمية؟ هل انتحل صفة موظف دولة؟ هل البضاعة التي يشتريها الشخص موجودة أصلًا؟ لا توجد في رسالة الدفع القياسية خانة تستطيع الإجابة عن كل هذه المسائل، ولن يجعلها الزمن الحقيقي قاضيًا مستترًا في هيئة خادم.

ولذلك ينبغي أولًا تفكيك كلمة «نهائي». في **المبدأ الثامن من مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية** التي أصدرها **CPMI وIOSCO** عام 2012، يُطلب من منظومة المقاصة والتسوية تحديد النقطة التي يصبح عندها إنجاز الالتزامات نهائيًا، والنقطة التي لا يستطيع المشارك بعدها إلغاء أمر لم يُسوَّ بعد. وظيفة هذه النهائية ليست منح ذمة أخلاقية بريئة لكل تاجر. إنها تمكين المشاركين من معرفة أي التزامات انقضت بين المؤسسات، بحيث يستطيعون بناء تصرفاتهم اللاحقة على حالة مالية غير معلقة إلى الأبد. ولهذا لا يصح الخلط بين **نهائية التسوية بين المشاركين** وبين **حصانة المتلقي من دعوى مدنية**، أو حق الضحية في استرداد مال بطريق قانوني آخر.2

هذه نقطة هندسية تتطلب قدرًا من الصرامة. إذا سُمح لكل نزاع على سلعة أو لكل شك في رواية مشترٍ بأن يمحو من دفاتر التسوية دفعات أُنجزت على أساسها معاملات لاحقة، فلن يعرف المشاركون ما الذي يصلح أصلًا أن يعدوه منجزًا. لا تعني النهائية أن النظام يعجز عن إجراء معاملة أخرى تعيد قيمة إلى صاحبها. تعني أن المعاملة الثانية ليست محوًا سحريًا لتاريخ الأولى. قد تكون إعادة دفع رضائية، أو تعويضًا تدفعه مؤسسة مسؤولة، أو تنفيذ حكم قضائي على مستفيد، أو استعمالًا لإجراء استرداد منصوص عليه في قواعد شبكة معينة. في جميع تلك الحالات تظهر **واقعة مالية جديدة** ينبغي أن يكون لها أساسها ونطاقها وسندها، ولا تختلط آليًا بعملية التحويل الأولى.

كان الخلط مقبولًا في أحاديث الناس اليومية، لكنه يصبح مكلفًا عند تصميم منتج مالي. كلمة **استرجاع (Refund)** قد تعني أن التاجر اختار ردّ الثمن. **والاعتراض على عملية بطاقة (Chargeback)** قد ينشئ إجراءً بموجب قواعد شبكة البطاقات بين الجهة المصدرة والمحصِّل والتاجر. **والاسترداد من حساب احتيالي (Recovery)** قد يعتمد على العثور على رصيد لم يخرج بعد من سيطرة جهة متعاونة. أما **التعويض الإلزامي (Mandatory Reimbursement)** فقد يجعل مؤسسة

تدفع لضحية مالًا من مواردها ولو لم تنجح في استعادة كل ما حصل عليه المحتال. هذه أربع آليات مختلفة في شروطها وأطرافها وآثارها. وتوضح Visa نفسها أن الاعتراض على عمليات البطاقة ليس حقًا قانونيًا عامًا مضمون النتيجة، بل إجراء تحكمه قواعد الشبكة، وأن للمطالبة بحقوق أخرى، مثل بعض التزامات بطاقات الائتمان في بريطانيا، أساسًا قانونيًا مختلفًا.3

بريطانيا تعيد توزيع كلفة الاحتيال

يتيح هذا التفريق فهم خطوة بريطانية غيرت هندسة الخسارة قبل أن تغير أي سطر في سرعة التحويل. ابتداءً من 7 **أكتوبر** 2024 أُلزمت مؤسسات دفع مشمولة بقواعد منظّم أنظمة الدفع البريطاني PSR بتعويض ضحايا أنواع محددة من الاحتيال في **التحويلات التي يأذن بها المرسل بنفسه** (Authorised Push Payment Fraud) عبر أنظمة بريطانية معينة، ولا سيما Faster Payments وCHAPS، وفق شروط الاستحقاق. يشمل النظام أفرادًا ومؤسسات صغيرة جدًا وجمعيات مستوفية للشروط، وتبلغ الحدود التنظيمية للتعويض **85 ألف جنيه للمطالبة** مع إمكان تطبيق حسم لا يزيد على مئة جنيه في بعض الحالات. الأصل سرعة البت خلال خمسة أيام عمل، مع مهلة أطول بضوابط عند الحاجة إلى معلومات إضافية، وعلى المؤسسة الوصول إلى نتيجة في حدود خمسة وثلاثين يوم عمل. ليس ذلك وعدًا بردّ كل تحويل متنازع عليه، ولا يغطي تلقائيًا التحويلات الدولية أو كل النزاعات مع بائع حسن النية.4

الأهم اقتصاديًا أن القاعدة وزعت تكلفة التعويض، في بنيتها الأساسية، بنسبة **50% على جهة الإرسال و50% على جهة الاستقبال**. اعتاد المصرف الذي يرسل المال أن يكون أول من يسمع شكوى العميل، لكن الحساب الذي استقبل ثمن الجريمة قد يكون مفتوحًا لدى مؤسسة أخرى تمامًا. إذا جعل النظام عبء الخسارة كله عند المرسل، فقد يصير تفحص سلوك المستفيد ومراقبة الحسابات المستقبِلة منفعةً لا يدفع متقاعسها ثمن خسارتها. وإذا أُلقي كله على جهة الاستقبال، فقد يضعف حافز بنك المرسل إلى فحص المؤشرات السلوكية التي لا يعرفها سواه. لم تعلن بريطانيا أن نصف المسؤولية حقيقة طبيعية كقانون الجاذبية؛ اختارت **قاعدة لتوزيع الحوافز والتكاليف** بين مؤسستين تستطيع كل واحدة منهما، من موضع مختلف، الحد من بعض أشكال الاحتيال. ويمكن نقد نسبة النصف، لكن لا يجوز تجاهل المنطق الذي نقل الطرف المستقبِل من خانة «ممرّ للأموال» إلى خانة طرف يتكبد تكلفة اقتصادية محتملة.5

لنفرض، لأغراض الفهم فقط، أن عميلًا خُدع في تحويل **ألف وحدة نقدية**. أظهرت محاولة الاسترداد وجود **300 وحدة** قابلة للعودة بعد الفحص، وتقرّر بموجب قاعدة تعويض افتراضية أن يحصل الضحية على **600 وحدة إضافية** من مؤسسات الدفع، ويتحمل **100 وحدة** خسارة متبقية. وصلت إلى الضحية 900 وحدة، لكن المحتال لم يدفع بالضرورة كامل هذا المبلغ. هناك 300 عادت من المال المنقول، و600 غُطيت بنقل عبء مالي إلى المؤسسات. وإذا تقاسمت المؤسستان الستّمئة، ظهرت 300 في مصروف كل واحدة؛ لا نضيفها مرة ثانية إلى خسارة الضحية فنُضخّم الضرر اقتصاديًا. **المال الذي يُعوّض ليس دائمًا المال الذي استُعيد**. والخلط بينهما يطمس الفرق بين إنقاص حصيلة الجريمة، وتغيير من يتحمل حصيلتها.

لهذا لا يكفي عند تقييم نظام مكافحة الاحتيال أن نسأل: كم جنيهًا رُدّ إلى الضحايا؟ يجب أيضًا أن نسأل: كم جنيهًا أمكن انتزاعه من مسار المال الاحتيالي قبل أن يتبدد؟ كم جنيهًا تكفل به بنك من موازنته؟ كم بقي على المتضرر؟ وكم كلّف الفحص والتجميد والاعتراض وإعادة النظر؟ حين يختفي هذا التفصيل داخل كلمة «تعويض»، يصير بوسع مؤسسة أن

تحسن مؤشر رضا العملاء بضخ المال في الخسائر بعد وقوعها، بينما يظل مصدر الضرر يعمل بكفاءة ممتازة.

وجد البريطانيون في عام 2026 أول مادة جادة لاختبار أثر هذه القاعدة. نشرت جهة التنظيم في يوليو نتائج تقييم مستقل أجرته **Frontier Economics**، وقدّرت الدراسة أن الخسائر الناتجة عن الاحتيال في التحويلات المصرح بها عبر **Faster Payments** انخفضت بنحو **21%** في نطاق التحليل بعد العمل بالقواعد، وهو ما يقابل تقديراً يقارب **73 مليون جنيه سنوياً**، مع انخفاض عدد عمليات الاحتيال بنحو **35 ألفًا** وفق نموذج التقييم. وقدرت المؤسسة تكاليف إضافية تتحملها جهات الدفع، تتعلق بالوقاية ومعالجة المطالبات والامتثال، بنحو **44 إلى 56 مليون جنيه سنوياً**. وقدّر التقييم منفعة صافية قصيرة الأجل موجبة، لكنه أقرّ بأن الأثر الطويل على المنافسة والابتكار وسلوك السوق لا يزال أقل يقيناً. هذه **تقديرات تقييم لسياسة**، وليست تجربة عشوائية يستطيع القارئ تحويلها إلى قانون كوني.6

وفي الوقت نفسه، سجّلت تقارير أوسع نطاقًا ارتفاعًا في إجمالي بعض خسائر الاحتيال البريطانية لعام 2025. كيف تنخفض الخسائر في تحليل وتزداد في آخر؟ أول ما يفعله الباحث الجيد أنه يرفض الاستنتاج بأن إحدى الجهتين تكذب. التقييم المستقل يقيس شريحة من الاحتيال عبر نظام دفع محدد، ويرتب الأحداث بحسب **تاريخ وقوع المعاملة**، ويقدّر أثر سياسة مقارنة بحالة مضادة غير مشاهدة. أما تقارير القطاع الأوسع فتمتد إلى معاملات خارج نطاق الحماية، وقد ترتب الإحصاءات بحسب **تاريخ إغلاق المطالبة**. ومن يخلط بين التحويل المحلي والدولي، والاحتيال المشمول وغير المشمول، والخسارة المسجلة والتعويض المصروف، سيتوصل إلى نتائج دقيقة حسابيًا ومختلة علميًا. بل إن لوحة PSR المنشورة للمدة من أكتوبر 2024 إلى مارس 2026 تعرض ردّ نحو **316 مليون جنيه**، أي قرابة **88%** وفق تعريفها للمطالبات المشمولة القابلة للتعويض، مع تحذيرات واضحة بشأن القيم المستبعدة والفروق المنهجية. لا يعني ذلك استرجاع 88% من أموال كل ضحايا الاحتيال في المملكة المتحدة.7

البرازيل تتبع المال بعد انتقاله

وعلى الجانب الآخر من الأطلسي الجنوبي، اتخذت البرازيل طريقًا مختلفًا في نظام الدفع الفوري **Pix**. بدل البدء بتعويض مصرفين عن نتيجة الجريمة وحدها، انشغلت البنية المؤسسية بسؤال عملي: **إلى أين ذهب المال بعد الحساب الأول؟** فالمحتال لا يترك بالضرورة الرصيد في الحساب الذي ظهر اسمه لحظة تلقي التحويل؛ وقد يجزئ المبلغ وينقله إلى حسابات أخرى بسرعة. لذلك طوّر البنك المركزي البرازيلي **آلية الاسترداد الخاصة (Mecanismo Especial de Devolução, MED)**، ثم أضاف في تطوير 2025–2026 قدرات لتتبع مسارات القيمة عبر حسابات متعاقبة، ومشاركة الإشعارات بين المؤسسات، وفحص الأرصدة التي يمكن تعليقها وإعادتها عند تحقق شروط الاشتباه والقرار.8

من يريد أن يرى الفرق بين الدعاية والعمل الهندسي يستطيع قراءة مواصفات الواجهة البرمجية الرسمية لخدمة **DICT** التابعة للبنك المركزي البرازيلي. تظهر فيها حالات لطلب استرداد القيمة بأسماء واضحة: **CREATED** حين يُنشأ البلاغ، و**TRACKED** حين يتكون رسم بياني لمسارات التحويلات، و**AWAITING_ANALYSIS** أثناء فحص الجهات التي تلقت الإشعارات، ثم **ANALYSED**، و**REFUNDING**، و**COMPLETED** أو **CANCELLED**. ويتضمن الوصف ترتيباً

آليًا للمسارات المرشحة لتعليق الأرصدة، وإشعارات تتطلب من المؤسسات تحليل العمليات المشتبه بها. بل يظهر خطأ تقني محدد عندما لا تكون العملية الأصلية قد سُويت بعد؛ فالاسترداد هنا إجراء يتعامل مع مال **سبق أن انتقل**، لا خدعة تعرض التحويل القديم في هيئة عملية لم تقع.9

إن رسم مسارات المال بعد إرساله شديد الإغراء، لكنه ليس آلة عدالة مكتملة. قد ينتقل مال من حساب استُخدم في احتيال إلى شخص لم يشارك فيه وكان يتلقى ثمن خدمة مشروعة. وقد تختلط أموال متعددة في حساب واحد، فتظهر مشكلة إسناد الحصص بين أصحاب مطالبات متنافسة. وقد يتأخر البلاغ حتى يفرغ الحساب، أو تتعارض مؤشرات الاشتباه مع حق صاحب حساب بريء في استعمال أمواله. لهذا تضع البرازيل شروطًا للإشعار والفحص، وتوضح مواد البنك المركزي أن آلية MED **لا تضمن دائمًا استعادة المال**، ولا تستعمل لمجرد نزاع تجاري مع بائع حسن النية أو لخطأ عادي في اختيار المستفيد. يستطيع الضحية أن يطلب التفعيل خلال **80 يومًا** بحسب الإرشاد الرسمي، لكن عامل الوقت الاقتصادي مختلف: كلما تأخرت الإشارة، تقل فرص العثور على مال قابل للاسترداد.8

بين بريطانيا والبرازيل اختلاف جوهري في موضع التدخل. الأولى تعيد ترتيب **من سيدفع تكلفة الجريمة** إذا استقرت الخسارة أو تعذر ردها. والثانية تقوي القدرة على **ملاحقة القيمة المرسلة** قبل أن تضيع في طبقات من الحسابات. ولكلتا المدرستين حدود لا تلغيهما الأخرى. يمكن لمؤسسات الدفع تعويض الضحية مع بقاء المحتال ثرياً إذا لم يُسترد شيء من الأموال؛ ويمكن أن يمتلك نظام التتبع خريطة مذهلة لمسار المبلغ من دون أن يجد رصيدًا أو أساسًا قانونيًا لإعادته. لا تُقاس العبقرية هنا بعدد الأسهم في مخطط الشبكة، بل بما تستطيع كل جهة إثباته وتنفيذه دون أن تدفع شخصًا بريئًا ثمن خطأ مشتبه به.

الوقاية قبل الدفع وحدودها

وقد اختارت أوروبا أن تعالج جزءًا من الخطر **قبل الضغط على زر الإرسال.** جاء تنظيم المدفوعات الفورية باليورو رقم **2024/886** مع متطلبات لخدمة **التحقق من المستفيد (Verification of Payee)**، وبدأت قواعدها التشغيلية المرتبطة بالمؤسسات في منطقة اليورو في أكتوبر 2025. تستعلم المؤسسة عن مدى توافق الاسم الذي أدخله المرسل مع صاحب الحساب الذي سيصل إليه المال. يبدو الإجراء صغيرًا، لكنه يكشف منطقًا مختلفًا: أحياناً يحتاج السوق إلى إبطاء لحظة التأكد من هوية الطرف، لا إلى إبطاء التسوية كلها. ومن ناحية أخرى، قد يكون صاحب الحساب مطابقًا للاسم تمامًا لكنه محتال يقنع الضحية بأن تحويل المال شرط لإنقاذه من تحقيق مزعوم. فمطابقة الاسم تختبر هوية المستفيد، **ولا تختبر صدق الرواية التي جعلت الشخص يريد الدفع إليه.**10

هذه المقارنات تفرض تمييزاً أهملته واجهات مالية كثيرة. الاحتيال الذي يبدأ بسرقة بيانات الدخول ويضغط فيه الجاني بنفسه أمر الدفع يختلف عن الاحتيال الذي يخدع العميل فيضغط فيه الزر بيده. والأخير يختلف عن معاملة مشروعة وقع نزاع لاحق بشأن تأخر التسليم أو جودة منتج. ويختلف الثلاثة عن تحويل أرسله صاحبه إلى رقم حساب خاطئ من دون وجود احتيال. لا يجوز أن يستعمل المصمم كلمة «اعتراض» كما يستعمل الطبيب كلمة «ألم» دون تحديد سببها؛ فالقرار السليم يعتمد على **من أصدر التعليمات، وكيف نشأت، وما نوع النزاع، وفي أي شبكة وقانون ووقت.** ويظهر الفرق في الولايات المتحدة مثلًا في تفسير مكتب حماية المستهلك المالي **Regulation E**: إذا حصل محتال على بيانات الدخول

بالخداع ثم أصدر هو تحويلاً إلكترونيًا، فقد يكون ذلك **تحويلًا غير مصرح به** حتى لو سلّم صاحب الحساب بياناته بعد خداع؛ وهذه ليست بالضرورة حالة العميل الذي أصدر أمر الدفع بنفسه نتيجة رواية كاذبة. ولا يتطابق نظام الحماية الأمريكي مع البريطاني لمجرد تشابه اسم الاحتيال.11

من يملك الوسيلة الأقل كلفة؟

ولنضع هذا كله أمام سؤال اقتصادي أدق من التحسر على الخسارة: **أي طرف يملك الوسيلة الأقل تكلفة لتقليل احتمال وقوعها؟** يعرف بنك المرسل تاريخ تعامل عميله، وطبيعة تغيّر سلوكه، وإشارات الذعر أو الاستعجال التي قد تظهر في تواصل موثق. ويعرف بنك المستفيد تاريخ حسابه، وعمره، وطبيعة الأموال الواردة إليه، وسرعة خروجها، والعلاقات المريبة بين حسابات متصلة. وقد تعرف منصة إعلان أو تطبيق مراسلة المكان الذي نشأت فيه الرواية الاحتيالية، وهو شيء لا يراه أي مصرف. والضحية تملك بعض المعلومات، لكنها قد تكون تحت تضليل مقصود، فلا يُعقل افتراض تساوي قدرتها الوقائية مع مؤسسة تملك بيانات ملايين العمليات. لا توجد إجابة واحدة صالحة لكل محتال، ولذلك فإن توزيع المسؤولية جزء من تصميم السوق، وليس ملحقًا مهذبًا لخدمة العملاء.

يمكن صياغة ذلك تحليليًا، من غير ادعاء اكتشاف معادلة جديدة: التكلفة المجتمعية المتوقعة لا تتحدد بالخسارة النقدية المباشرة وحدها، بل باحتمال وقوع الاحتيال ومقدار ما يضيع نهائيًا، وبموارد الوقاية والتحقيق، وبالكلفة الواقعة على التحويلات المشروعة حين تُحجب خطأً. في تجربة افتراضية، قد يؤدي اشتراط مراجعة بشرية لكل تحويل فوق مبلغ معين إلى خفض بعض الجرائم، لكنه يعطل أيضًا أموال تاجر يسدد لمورده، أو شخصًا يرسل لنفقة عاجلة. وإذا أصبحت المؤسسات مسؤولة عن التعويض دون تمييز كافٍ، فقد تميل إلى رفض شرائح من العملاء الجدد أو الأنشطة العابرة للحدود التي يصعب عليها نمذجة سلوكها. ينبغي ألا نحتفل بمعدل احتيال منخفض تحقق لأننا جعلنا استعمال المال أصعب على الأبرياء.

ومن هنا تظهر مفارقة أن **الإنصاف نفسه قد يكون سلعة موزعة بتفاوت.** قد يملك ضحية متعلم وقتًا ومستندات وقدرة على الاعتراض، فيصوغ مطالبة دقيقة ويراجع قرار المؤسسة. وقد يكون ضحية آخر مسنًا أو يتحدث بلغة ثانية أو فقد السيطرة على هاتفه، فيُطلب منه أن يعيد سرد الواقعة عبر خمس شاشات ومكالمة وينتهي بعبارة «لم يثبت عدم احتياطك». ولهذا تحمي القواعد البريطانية فئات الضعف بصورة خاصة وتحد من تطبيق استثناء الإهمال الجسيم عليها. وإنشاء آلية الاسترداد ينبغي أن يقاس فيها، إضافةً إلى دقة تصنيف الاحتيال، **عدد من تراجعوا عن تقديم المطالبة، وطول انتظار المبلغ، ونسبة القرارات التي تغيرت بعد اعتراض مستقل.** لا يتساوى حقان إذا كان أحدهما موجودًا في القانون لكنه متاح عمليًا فقط لمن يستطيع أن يقضي أسبوعًا يشرح كيف خدعوه.4

سريع والتحقق من اسم المستفيد

السعودية ليست خارج هذه المسألة. فقد أطلق البنك المركزي السعودي منظومة **سريع (sarie)** للمدفوعات الفورية عام **2021**، وتتضمن ميزات منها التحقق اللحظي من اسم المستفيد قبل التحويل واستخدام معرفات مختلفة إلى جانب رقم الآيبان. هذا يضع جزءًا من أدوات الوقاية في واجهة العميل أصلًا. لكن لا يحق لنا استيراد حدود التعويض البريطانية أو إجراءات Pix البرازيلية وادعاء أنها حقوق مقررة تلقائيًا في السعودية. ما يستحق البحث محليًا هو تصميم دراسة مقارنة، تتناول كل مسار دفع بحسب قواعده: ما قواعد النهائية؟ وما مسارات البلاغ والتجميد والاسترداد؟ ما صلاحيات الجهات المختلفة؟ كيف تُصنف الوقائع؟ وما نتائجها الفعلية عندما يكون الاحتيال صادرًا عن إقناع العميل بإرسال المال لا عن اختراق حسابه؟12

أطلس الالتزامات بعد الدفع

يمكن إنشاء **أطلس الالتزامات بعد الدفع (Post-Settlement Obligations Atlas)** بوصفه مقترحًا بحثيًا لهذه المقالة، لا منتجًا مصرفيًا موجودًا ولا معيارًا قانونيًا معتمدًا. يأخذ كل واقعة إلى خمسة ملفات لا تُدمج: **سجل الدفع** يثبت متى نُفذت العملية وبأي شبكة؛ **ملف منشأ التعليمات** يبين هل صدر الأمر من العميل أو من طرف سرق سلطته أو بتوكيل مختلف؛ **مسار القيمة** يجمع ما يمكن تتبعه من أرصدة وتحويلات لاحقة وفق القانون؛ **ملف الأساس النظامي** يحدد حق الاسترداد أو التعويض أو الاعتراض وما استُثني؛ و**ميزانية النتيجة** تفصل بين المال المستعاد من المستفيد، والتعويض الذي تحملته المؤسسات، وما بقي على الضحية. الأهم ألا يظهر «أُغلقت الشكوى» مرادفًا لـ«حصل المتضرر على حقه». قد يُغلق الملف بعد قرار رفض قابل للطعن، أو بعد تعويض جزئي، أو بعد ردّ كامل، أو لأن الأدلة غير كافية. هذه نتائج مختلفة، ودمجها في مؤشر واحد إخفاء إحصائي لحقوق مختلفة.

ولكي يُختبر هذا الأطلس فعليًا، يجب أن يُجرب على بيانات منزوع عنها ما يكشف الأفراد ومجازة للاستعمال المشروع، مع مراجعة قانونية مستقلة. يمكن مقارنة مسارات أربع حالات: تعليمات سرقها محتال، وتعليمات أصدرها عميل خُدع، وتحويل إلى حساب أخطأ صاحبه في إدخاله، ونزاع تجاري مشروع. ثم تُقاس الدقة في توزيع كل حالة على طريقها الصحيح، ومعدل التجميد الخاطئ لأموال أبرياء، وزمن وصول المساعدة، وتكلفة المطالبة على المستخدم والمؤسسة، ومدى إمكان كشف تكرار الحسابات المرتبطة بالاحتيال، وصافي قيمة ما استعيد فعلًا من الجناة. وإذا كان المشروع سيقارن سوقين، وجب ألا يقارن أرقامًا تختلف في تعريف «الضحية» أو نطاق المدفوعات أو تواريخ الاحتساب ثم يعلن التفوق بفرح رياضي مبكر.

ربما يعترض مصرفي منضبط: إذا أوسعنا فرص الاسترداد والمطالبة بعد التحويل، ألم نقوّض النهائية التي قمنا لحمايتها؟ الاعتراض مهم، لكنه يجمع بين نوعين من الحقوق. نهائية التسوية تمنع تحويل الالتزامات بين المشاركين إلى وعود قابلة للمحو كلما اعترض شخص على السبب الأصلي للدفع. أما التعويض أو إعادة القيمة بناءً على قواعد معلنة وقضاء مستقل

وإجراءات مضبوطة، فينشئ التزامًا جديدًا يمكن احتسابه وتنفيذه من غير أن ندعي أن أمر الدفع السابق لم يقع. وقد يخطئ أحد النظامين في تصميمه؛ فالنهائية إذا استُعملت لستر الاحتيال تهربٌ من المسؤولية، واسترداد المال إذا نُفذ بغير فحص قد يصبح مصادرة لحقوق الأبرياء. لا يلغي تناقضهما الظاهري ضرورة كل منهما.

في قصة فيونا فيليب، أشدّ ما يعسر استيعابه ليس أن المصرف نفذ أول تحويلين؛ بل أنها عادت تطلب ثالثًا بعد أن بدأت الإشارات التحذيرية تظهر. هنا يتبين أن «إرادة العميل» ليست زرًا ميكانيكيًا منعزلًا عن العالم، وأن حماية تلك الإرادة لا يمكن اختزالها في معرفة من لمس لوحة المفاتيح. ومع ذلك، لا يستطيع البنك أن يتحول إلى وصي عام على كل رغبة يقرر صاحبها المخاطرة بها، ولا تستطيع المحكمة جعل كل تصرف ندم عليه صاحبه احتياليًا. تحتاج هذه الحدود إلى قواعد واضحة تحفظ صلاحية الإنسان في التصرف وتحفظ حقه في ألا يُترك وحيدًا عند انكشاف الخديعة.

كان في إمكان الحكم الصادر عام 2023 أن يقتصر في ذاكرة القارئ على نتيجة جافة: لا واجب عام على البنك بمنع التحويل المصرح به في تلك الظروف. لكنه ترك سؤال الاسترداد بعد البلاغ حيًا، ثم جاءت التجارب اللاحقة في بلدان مختلفة لتقول شيئًا آخر عن طبيعة البنية المالية الحديثة: يمكن أن تنتهي تسوية المال ويظل البحث عن موضعه ومسؤولية خسارته مفتوحًا، من غير أن يصير انتهاء الأولى عذرًا لإغلاق الثانية. إن أكثر ما يحتاجه الإنسان بعد أن يكتشف أنه خُدع ليس شاشة جديدة تشرح له سرعة البنك، بل مسارًا يفهم فيه **من يستطيع فعل ماذا، ومتى، وبأي دليل، وعلى حساب من.** فالنظام الذي يسجل انتهاء التحويل خلال ثوانٍ قد يكون صادقًا تمامًا، لكنه إن اكتفى بهذه الحقيقة الجزئية فقد ترك أصعب جزء من المعاملة خارج تعريف النجاح.

المراجع

1. المحكمة العليا البريطانية، Philipp v Barclays Bank UK PLC [2023] UKSC 25، حكم 12 يوليو 2023. أبقت المحكمة دعوى محتملة بشأن إجراءات الاسترداد بعد الإبلاغ غير محسومة.
2. بنك التسويات الدولية وCPMI–IOSCO، Principles for Financial Market Infrastructures، المبدأ الثامن: نهائية التسوية، أبريل 2012.
3. Visa UK، Chargeback: Debit & Credit Card Purchase Disputes.
4. منظّم أنظمة الدفع البريطاني، APP fraud reimbursement protections، بدء النفاذ 7 أكتوبر 2024.
5. منظّم أنظمة الدفع البريطاني، 2023، PS23/3: Fighting authorised push payment fraud.
6. PSR، Payment fraud falls، وFrontier Economics، Payment scam policies reduce fraud and improve consumer protection by £73m following PSR reimbursement scheme، يوليو 2026.
7. منظّم أنظمة الدفع البريطاني، APP scams reimbursement dashboard for Q1 2026، تحديث 30 يوليو 2026.
8. البنك المركزي البرازيلي، Segurança no Pix؛ وشرح Mecanismo Especial de Devolução، تحديث 18 سبتمبر 2026.
9. البنك المركزي البرازيلي، DICT API، مواصفات حالات MED 2.0.
10. الاتحاد الأوروبي، Regulation (EU) 2024/886؛ والمجلس الأوروبي للمدفوعات، Verification of Payee scheme rulebook now into force، أكتوبر 2025.
11. مكتب الحماية المالية للمستهلك الأميركي، Electronic Fund Transfers FAQs.
12. البنك المركزي السعودي، إطلاق نظام المدفوعات الفورية «سريع»، 20 فبراير 2021؛ وصفحة خصائص سريع.